خطة الاستجابة الإنسانية

2019

يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2019

نوفمبر/تشرين الثاني 2018

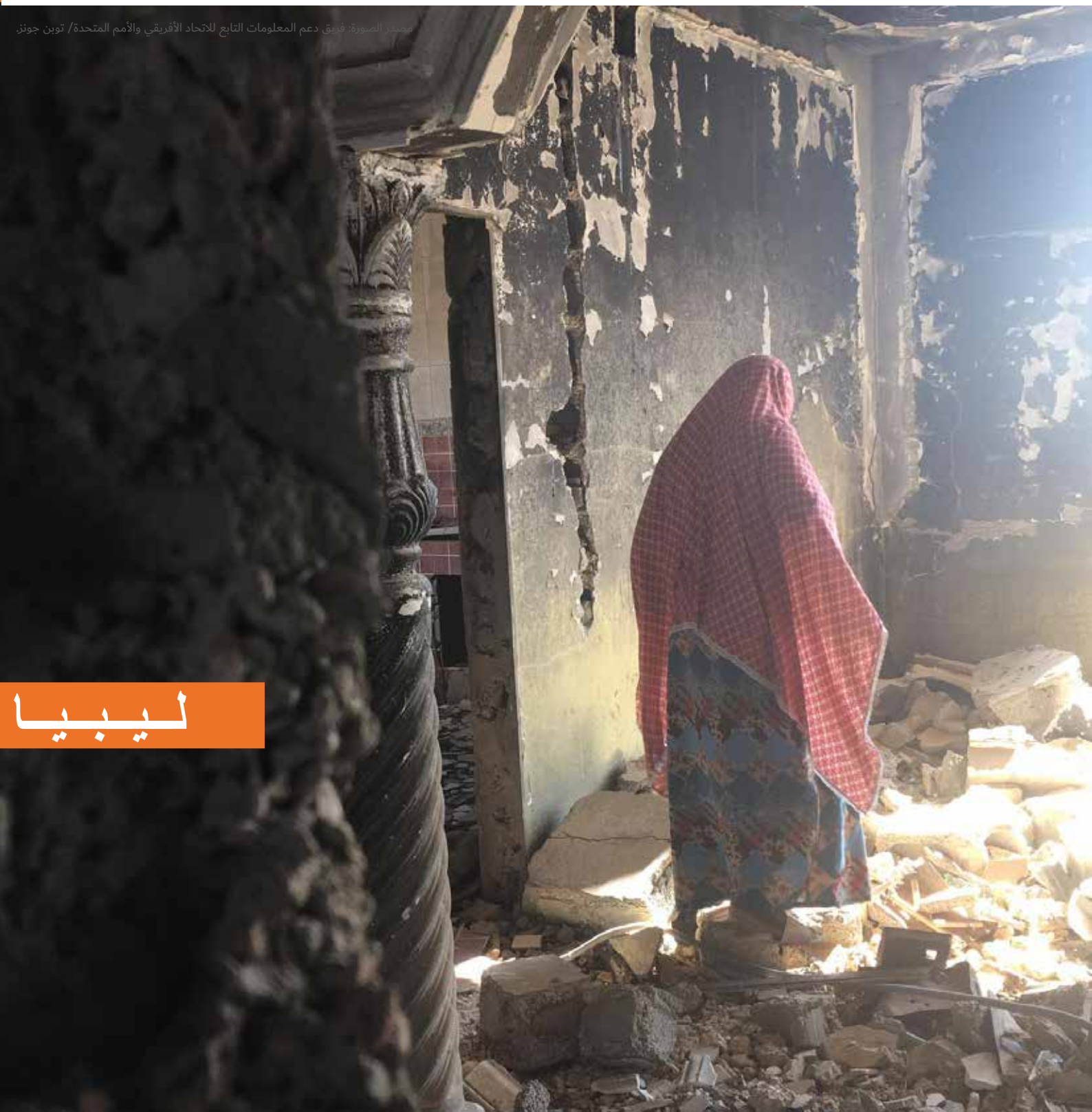

مصدر الصورة: فريق دعم المعلومات التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة/ توبن جونز

ليبيا

خطة الاستجابة الإنسانية

لمحة عامة

الهدف الاستراتيجي الأول

إتاحة وتحسين الوصول الآمن للسلع الأساسية والخدمات العامة الضرورية من خلال التضافر مع جهود مساعدات التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي الثاني

تحسين الحماية وتعزيز الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.

المحتاجون

823ألف

المستهدفون

552 ألف

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

202مليون دولار

تصنيف المحتاجين والمستهدفين بحسب الفئات السكانية

الفئة السكانية	المستهدفون	المحتاجون
النازحون	73ألف	97ألف
العائدون	116ألف	165ألف
المجتمعات المضيفة وغير النازحين	130ألف	148ألف
اللاجئون	56ألف	125ألف
المهاجرون	179ألف	288ألف

متطلبات التمويل لليبيين وغير الليبيين

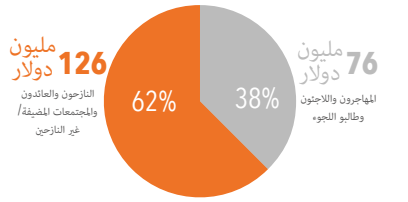

السكان المستهدفون الليبيون وغير الليبيين

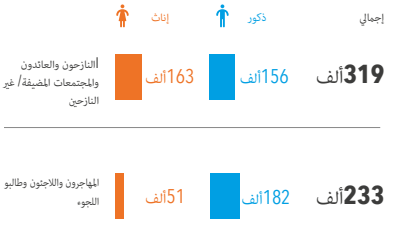

السكان المستهدفون الليبيون وغير الليبيين

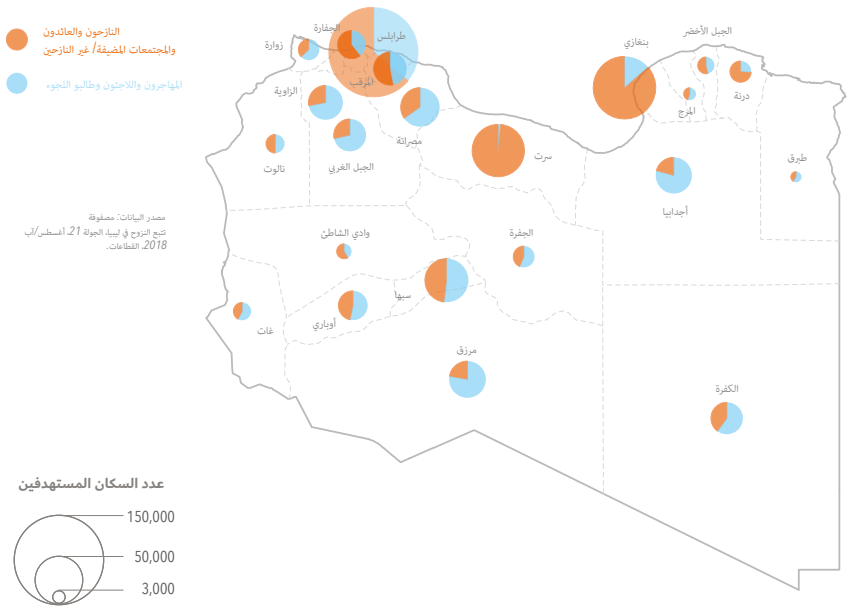

متطلبات التمويل بحسب القطاع

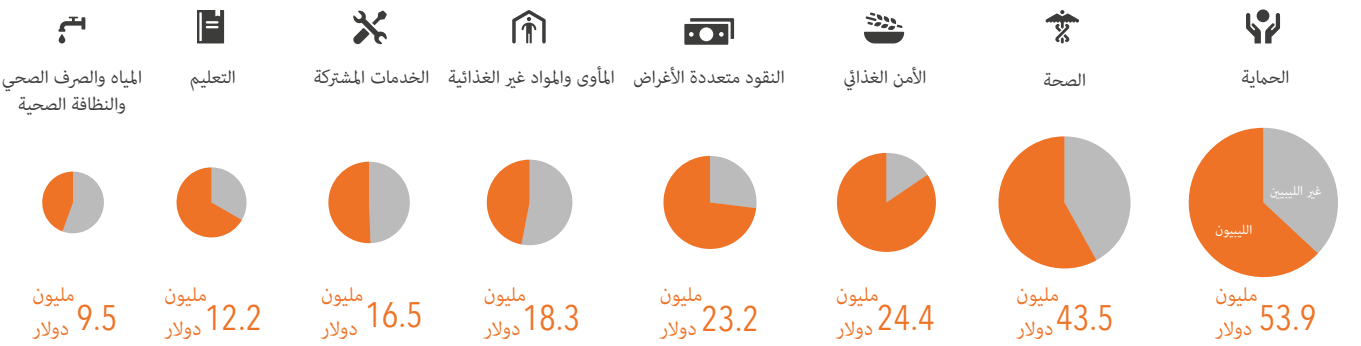

استراتيجية

الاستجابة

سيناريوهات التخطيط

تستند خطة الاستجابة الإنسانية إلى افتراض استمرار انعدام الاستقرار السياسي والأمن والتحديات الاقتصادية، مما سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني وزيادة نطاق وشدة الاحتياجات الإنسانية مع تزايد أعداد الأسر والأفراد الذين أصبحوا أكثر ضعفًا وأقل قدرةً على الصمود في مواجهة تأثيرات الأزمة، ولم يعودوا قادرين على ضمان أساسيات سلامتهم وأمنهم ورفاههم.

نطاق الاستجابة

سيهدف العمل الإنساني في عام 2019 إلى منع فقدان الأرواح والحد من المعاناة. ويمثل ذلك تركيزًا كبيرًا لنطاق برامج الاستجابة مقارنةً بعام 2018، والذي تضمن بعض جهود استعادة البنية المادية الأساسية، وإعادة تأسيس الخدمات العامة، واستعادة سبل كسب العيش. وستواصل المنظمات الإنسانية دعم الحلول المستدامة للاجئين والمهاجرين خارج نطاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 مثل العودة الطوعية، وإعادة التوطين، وإعادة لم شمل الأسر.

وتركز الاستجابة على دعم بعض الفئات الأكثر ضعفًا في ليبيا، بما في ذلك الأشخاص والأسر الذين يواجهون انعدام الأمن والنزاع، أو الأشخاص الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي-الاقتصادي، أو المواطنين الأجانب الذي يواجهون التمييز والإجحاف.

نُهُج الاستجابة المتكاملة

تمثل الاستجابات المتكاملة سمة رئيسية من سمات العمل الإنساني في ليبيا في عام 2019 حيث تسعى لتعظيم الأثر. وتحقيقًا لهذه الغاية، أخذ المجتمع الإنساني على عاتقه توسيع نطاق نُهُج البرامج المتكاملة، وتعزيز التكامل بين القطاعات عبر المشروعات، وكذلك التدخلات متعددة القطاعات.

أبرزت اللمحة العامة على الاحتياجات الإنسانية الجوانب الرئيسية للاحتياجات التي وجهت عملية التخطيط للاستجابة متعددة القطاعات لضمان تحقيق التكامل بين المشروعات. ونتيجة لذلك، تم تحديد أربعة مناهج للاستجابة المتكاملة، وهي تشمل الاستجابات في المدارس، والمرافق الصحية، ومراكز الاحتجاز، ودعم النازحين والعائدين.

وتبنى نُهُج الاستجابة المتكاملة على كل من المجالات المواضيعية الرئيسية للتدخلات (أي المدارس/ المرافق التعليمية والصحية)، والمواقع الجغرافية للأشخاص المحتاجين (أي مراكز الاحتجاز ومناطق النزوح والعودة).

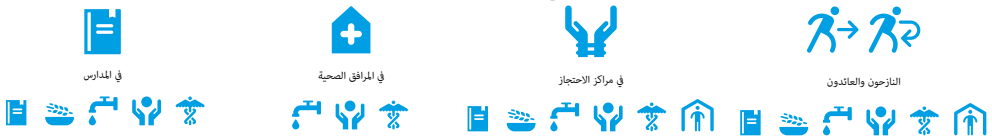

الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

يمثل احترام حقوق الإنسان في ليبيا السبيل للمضي قدمًا نحو تحقيق الاستقرار. وحيثما كان الاستقرار، كان بالإمكان الوصول إلى تنمية حقيقية. وعلى الرغم من أن العمل الإنساني لا يمثل حلاً للأزمة الليبية، إلا أنه يسهم في إرساء الأساس لتحقيق التقدم، كما أن له أهمية بالغة في دعم الأشخاص المحتاجين للمساعدات أثناء هذا الوقت العصيب.

مركزية الحماية

توضع الحماية في قلب الاستجابة الإنسانية في عام 2019، حيث تهدف جميع الأنشطة الإنسانية إلى دعم المحتاجين مع الاحترام التام لحقوق الإنسان. وستهدف جميع التدخلات إلى تعزيز وضمان سلامة الأشخاص المتضررين وكرامتهم وحقوقهم، والحد أو التخفيف من درجة تعرضهم للمخاطر الإضافية، وتطبيق مبدأ عدم الإضرار من خلال النُهُج المراعية لظروف النزاع.

المساءلة تجاه السكان المتضررين

يسير المجتمع الإنساني في اتجاه تطبيق نهج حول المساءلة تجاه السكان المتضررين على نطاق المنظومة من خلال آلية التغذية المرتدة المشتركة بين الوكالات، وذلك من أجل وضع الشركاء في المجال الإنساني موضع المساءلة أمام الأشخاص الذين يسعون إلى خدمتهم.

النوع الاجتماعي والعمر والتنوع

يقر المجتمع الإنساني بالاحتياجات المتنوعة لأكثر الفئات ضعفًا، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب الأكثر ضعفًا والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وسوف يصمم المساعدات الإنسانية خصيصًا لملاءمة تلك الاحتياجات.

أنماط الاستجابة

سيتم تقديم المساعدات الإنسانية من خلال أنماط مختلفة.

دعم نظام الخدمة العامة

- تقديم الدعم لمؤسسات/مقدمي الخدمات
- تعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ.

المساعدات النقدية متعددة الأغراض

- المساعدات النقدية في حالات الطوارئ المقدمة مرة واحدة.
- تقديم المساعدات النقدية لفترة تصل إلى ستة أشهر.

آلية الاستجابة السريعة/ صندوق الاستجابة السريعة

- استجابة الطوارئ في خطوط المواجهة.
- التدخلات في المناطق التي يصعب الوصول إليها والتدخلات المنقذة للأرواح.
- الاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة.

المساعدات العينية

- الغذاء.
- المواد غير الغذائية.
- مجموعة لوازم المأوى.
- شاحنات نقل المياه.

القدرات

التشغيلية

في فبراير 2018، بدأ المجتمع الدولي في استعادة تواجده في ليبيا. سيستمر الانتقال الكامل للموظفين الدوليين إلى ليبيا طوال عام 2019 من أجل دعم الاستجابة الإنسانية وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية.

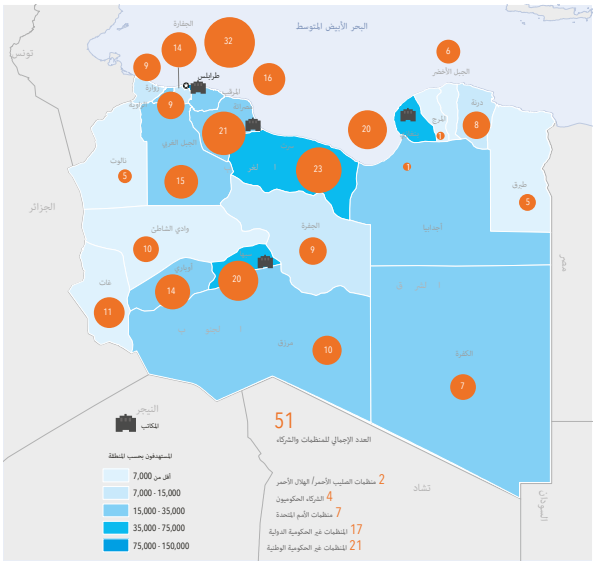

الوصول

الإنساني

سيُعطي الفريق القُطري للعمل الإنساني الأولوية للوصول الإنساني للتمكن من تقديم المساعدات المطلوبة بشدة إلى الأشخاص الأكثر ضعفًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات أو تأثيرها، فضلاً عن بناء الثقة والقبول كوسيلة لتقديم المساعدات بفعالية.

خطة الوصول الإنساني في ليبيا في عام 2018

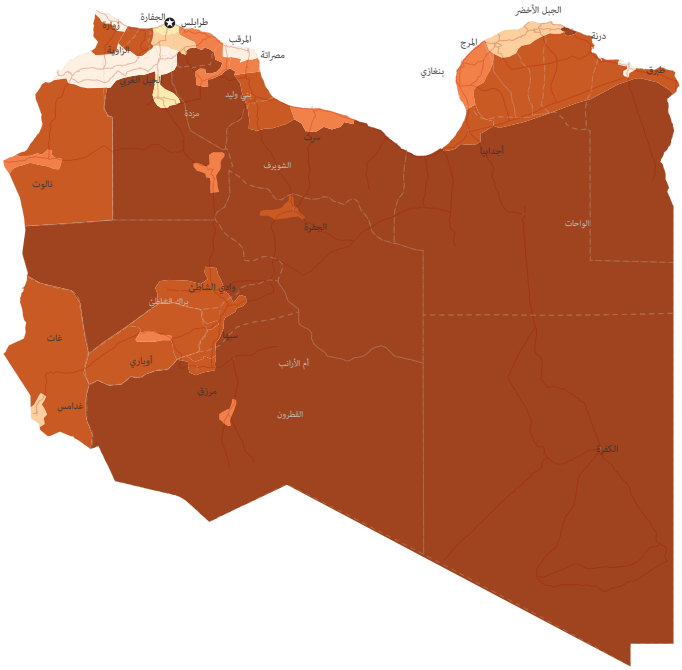

قيود محدودة على الوصول الإنساني
يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العمل في هذه المناطق بمستوى عالٍ من الثقة فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم حيث توجد بها معوقات ومخاطر تشغيلية محدودة للغاية.

قيود منخفضة على الوصول الإنساني
يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العمل في هذه المناطق بثقة فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم حيث يوجد بها عدد قليل من العقبات الخطيرة ومستوى منخفض من المخاطر التشغيلية.

قيود متوسطة على الوصول الإنساني
يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العمل في هذه المناطق بحذر فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم حيث تشير التقارير إلى وجود عقبات خطيرة وزيادة المخاطر التشغيلية في تلك المناطق.

قيود عالية على الوصول الإنساني
يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العمل في هذه المناطق بمستوى عالٍ من الحذر فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم حيث توجد بها عقبات خطيرة متكررة ومخاطر تشغيلية عالية، كما أن قيود الوصول الإنساني أعلى بالنسبة للمنظمات الدولية عن المنظمات الوطنية.

قيود عالية للغاية على الوصول الإنساني
يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية العمل في هذه المناطق بمستوى عالٍ جدًا من الحذر فيما يتعلق بسلامة الموظفين وأمنهم، حيث توجد بها عقبات خطيرة ومستمرة ومخاطر تشغيلية عالية جدًا. وتعد قيود الوصول الإنساني أعلى بالنسبة للمنظمات الدولية عن المنظمات الوطنية، كما أن وصول المنظمات الوطنية متقطع ويتطلب إدارة أمنية مكثفة.